

العوامل المعنوية في النحو العربي

د. محمد باتل الحربي*

تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود
عام ١٣٨٣/١٣٨٤هـ.

حصل على الماجستير من جامعة الملك سعود عام ١٤٠١هـ (تخصص
لهجات)، ثم على الدكتوراة من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٧هـ (تخصص نحو).
حالياً أستاذ مشارك بجامعة الملك سعود.

ملخص البحث

عوامل النحو العربي تنقسم قسمين:

١- عوامل لفظية، وهي تلك العوامل الموجودة لفظاً أو تقديرًا، ولو عن طريق النياحة عنها، وهذه خارج نطاق هذا البحث.

٢- عوامل معنوية، وهي التي يتناولها هذا البحث، وتنقسم قسمين:

(أ) عوامل معنوية: تدخل تحت العوامل اللفظية، وسميت معنوية، لتضمنها معنى عاملاً لفظي وقد أعملت في: الحال، والظرف، والمفعول المطلق، والمفعول معه، وهذه العوامل ألفاظ ضمنت معنى أفعال، وفي الطلب، وفي هذا الأخير ضمن الفعل معنى حرف جازم على قول.

(ب) عوامل معنوية: مقابلة للعوامل اللفظية غير موجودة أو مضمنة، وإنما هي متصورة في الذهن فقط، وهي:

١- الإضافة (النسبة).

٢- الاستئناف والاستقبال: أعمل في رفع المضارع.

٣- الإهمال: رفع (يُقالُ لَهُ إبراهيم) وفي رفع الفعل المضارع، ورفع الأعداد المجردة: واحد، اثنان... الخ.

٤- الابتداء: أعمل في رفع المبتدأ والخبر، ورفع الفعل المضارع.

٥- التبعية: عملت الحركة المناسبة في النعت والبيان والتوكيد.

٦- التجرد للإسناد: رفع المبتدأ والخبر.

٧- الجوار: وأعمل في جر النعت والتوكيد وعطف النسق، وفي رفع الاسم. وفي جزم جواب الشرط.

٨- إحداث الفعل: رفع الفاعل.

٩- الخلاف (الصرف): وأعمل في رفع المضارع، وفي نصبه مجردا، ونصبه بعد فاء السببية، وواو المعية، وأو، ونصب الظرف، والمستثنى، والمفعول به، والمفعول معه، وهذه كلها تعود المخالفة إلى المعنى، وأعمل في الصفة العاملة عمل الفعل حينما تقطع عن الإضافة إلى معمولها فينصب مع المخالفة اللفظية.

١٠- الإسناد (النسبة) أعمل في: رفع الفاعل، ونصب الظرف، والمفعول به، والمضاف إليه.

١١- الشبه بالابتداء: رفع الفاعل.

١٢- الشبه بالمفعول به: نصب ظرف الزمان، والمكان، والمستثنى، والمنادى.

١٣- اشتغال الفعل عنه: نصب المفعول به.

١٤- التعري من العوامل اللفظية مطلقا: رفع الفعل المضارع.

١٥- التعري (أو التجرد) من النواصب والجوازم: رفع الفعل المضارع.

١٦- علة الإعراب: رفعت الفعل المضارع.

١٧- الفاعلية: رفعت الفاعل.

١٨- فقدان الناصب والجازم: رفع الفعل المضارع.

١٩- القصد: عمل في المنادى.

٢٠- المضارعة: رفعت الفعل المضارع.

٢١- المفعولية: نصبت المفعول به.

٢٢- من غير عامل: عمل في المنادى.

٢٣- الوقوع موقع الاسم: رفع الفعل المضارع.

ومن هذا يتبين لك أن أكثر العوامل المعنوية غير اللفظية عملا (عامل الخلاف)، وأكثر معمولاتها هو الفعل المضارع. كما يتبين لك أن كثيرا من هذه

الآراء متقاربة تستطيع أن تدرجها تحت اسم واحد مثل التعري والتجرد، والفقدان، وبلا عامل، والإهمال والابتداء، والاستئناف، واشتغال الفعل عنه، ومثل ذلك يقال عن الإسناد، والإضافة، والفاعلية، والمفعولية والتبعية والمضارعة. وأن العامل المعنوي المقابل للفظي منصب على المعنى، وأنه اتجاه نحوي قديم توقف أصحابه قبل استكمالهم.

١- العامل المعنوي في المبتدأ والخبر:

رأي البصريين: يقول سيبويه: "فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه... فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"^(١) ويقول أيضا: "المبتدأ في الاسم أول أحواله الابتداء، ثم يدخل الناصب والرافع والجار"^(٢). ويقول الميرد: "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه، والتعريّة عن العوامل غيره، وهو أول الكلام"^(٣) ويقول: رافع المبتدأ: الابتداء"^(٤). ويقول: "زيد منطلق: فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"^(٥)، وقال: "الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"^(٦) ولكنه قال أيضا: "وأما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ كما كان المبتدأ رفع بالابتداء"^(٧).

وقال آخر: "ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلّفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا"^(٨).

والأنباري لما ذكر رأي البصريين في رافع الخبر اتفق - كما رأينا - مع الميرد في أن رافعه الابتداء والمبتدأ معا، ولكنهما اختلفا في الرأي الثاني حيث ذكر الميرد المبتدأ وحده وذكر الأنباري الابتداء وحده، وإن كان المشهور عند الميرد كون الخبر مرفوعا بالابتداء والمبتدأ معا، لكثرة ترديده له"^(٩). ورفع المبتدأ وحده رأي سيبويه كما سبق^(١٠) ورفع بالابتداء كالمبتدأ منسوب للأخفش وابن السراج والرماني^(١١) وقيل: رفع المبتدأ والخبر بتجردهما للإسناد، أي تعري المبتدأ والخبر من العوامل اللفظية، وهو مذهب الجرمي وكثير من البصريين^(١٢). ويدخل ضمن هذا رفع الاسم "بعد ألف الاستفهام كقولك أزيد أخوك"^(١٣) والظروف المتصرفة: يوم الجمعة يوم فضيل^(١٤) وبعد لولا فهو مرفوع بالابتداء عند البصريين^(١٥) ومثل

ذلك الابتداء عمل في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية عند أبي الحسن الأخفش وكذلك الاسم المرفوع بعد إذا الفجائية (خرجت فإذا زيد قام)، وبعد ليتما إذا قدرّت ما كافة (ليتما عمرو قعد)، وزيد قام عند الميرد وتابعيه: زيد مرفوع على الابتدائية أرجح، وبعضهم يجعلها واجبة. وزيد ليقم، وقام زيد وعمرو قعد، و"أَبَشَرَ يَهْدُونَنَا": زيد في الجملة الأولى، وعمرو في الجملة الثانية وبَشَرَ في الآية عند بعضهم مرفوع على الابتداء لكن ذلك مرجوح، وفي: زيد قام وعمرو قعد عنده: عمرو يجوز رفعها على الابتداء^(١٧) ومجرور لعل في محل رفع بالابتداء^(١٨). كذلك ذهب بعض النحاة إلى أن اسم الفعل مرفوع بالابتداء^(١٩) وبعضهم يرى أن حروف الهجاء في محل رفع على الابتداء^(٢٠). هذا يحمل رأي البصريين في الرفع للمبتدأ والخبر، بقي أن نعرف ماذا يعنون بالابتداء.

يقول الميرد: "معنى الابتداء: التنبيه والتعريّة عن العوامل غيره، وهو أول الكلام^(٢١) وقول الميرد (أول الكلام) يطابق قول سيبويه (أول أحواله) السابق. ونقل الأنباري عن البصريين: أن "الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية^(٢٢). وزاد بعضهم قيد "غير الزائدة، وما أشبهها"^(٢٣). وقيل هذا الاهتمام بالاسم، وجعله مقدما ليسند إليه"^(٢٤) وقيل: هو "جعل الاسم أولا ليخير عنه"^(٢٥) وزاد بعضهم على الأخير قيّدا ".... ليخير عنه بثان، ولو في الرتبة"^(٢٦).

وزاد بعضهم: "أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا^(٢٧)، وقيل هو وصف قائم في المبتدأ... وقيل: هو علة ذات وصفين، والوصفان: هما التعريّ والإسناد للخبر. وقال الزجاج: هو ما في المتكلم من معنى الإخبار. وقيل هو جعل الاسم على هيئة ما، معلومة لا بد للمبتدأ أن يكون على مثلها، فصار ترتبيها

كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين في باب الفعل فاعلا، والآخر مفعولا" (٢٨).

وعن "تعرية المبتدأ من العوامل اللفظية، هي النواسخ فقط عند أبي علي [الشلوين]، وكل عامل عند غيره (٢٩)" ولا يختلف مذهب الجرمي ومن معه عن الابتداء كثيرا، حيث قالوا: تجردهما للإسناد، وليس الإسناد نفسه، ولكنهم جعلوا التجرد عاملا في الخير أيضا، كما جعل الأخفش وابن السراج والرمانى الابتداء عاملا أيضا في الخير.

مناقشة

أ- الابتداء رافع للمبتدأ

اعترض الكوفيون على "أن المبتدأ يرتفع بالابتداء.. [لأنه] إن كان شيئا. فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني... وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع غير معدوم... [و] قالوا... إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية... وعدم العوامل لا يكون عاملا... وأما البصريون [فأجابوا]... لأن العوامل... ليست مؤثرة حسية... وإنما هي أمارات ودلالات... تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء" (٣٠).

وقول الكوفيين: عدم العوامل لا يكون عاملا — إذا صح ذلك عنهم — منقوض بقول الفراء وأكثر الكوفيين وحذاقهم: إن رفع الفعل المضارع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة (٣١) لأن هذا قول بعمل عدم العوامل. ولعل المحتجين هنا من الكوفيين ليسوا ممن قال هذا القول. كما أن رد البصريين على الكوفيين: (العوامل دلالات تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء) منقوض بردهم على

رفع المضارع بتجرده حيث قالوا "هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم" (٣٢).

وهنا يقال لهم ما قالوا: إذا كان الابتداء: التجرد من العوامل اللفظية فهذا يؤدي أن يكون النصب أو الجر قبل الرفع.

وأوجه، في نظري، من تعريف الابتداء: بالتعري من العوامل اللفظية، والتعريفات الأخرى التي مرت معنا: (أول الكلام — الاهتمام بالاسم، وجعله مقدما ليسند إليه - جعل الاسم أولا ليخير عنه - هو وصف قائم بالمبتدأ — هو ما في المتكلم من معنى الإخبار - هو جعل الاسم على هيئة ما).

ولو تدبّرت هذه التعريفات لوجدتها متقاربة جدا إذ تجعل الابتداء، كون الاسم في بداية الجملة ليحكم عليه؛ حيث جاء على الأصل. فالأصالة ومجيئه على أول أحواله هو الذي رفعه.

ب- الابتداء رافع الخبر

ضَعَفَ هذا القول "لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك" (٣٣). وقيل: الفعل عامل وجودي وهو أقوى العوامل، ولا يعمل رفعين، والابتداء عامل معنوي، فهو أولى أن لا يعمل رفعين (٣٤)، وأجيب بأن الابتداء اقتضى كلا من المبتدأ والخبر. ونظير ذلك أن معنى التشبيه في (كأن) لما اقتضى مشبّها ومشبّها به كانت عاملة فيهما (٣٥).

ورد على هذه الإجابة بأن (كأن) عملت عملين مختلفين: نصبت اسمها، ورفعت خبرها، وما نحن بصدد (الابتداء) رفع المبتدأ والخبر. ثم إن (كأن) عامل

لفظي، والابتداء عامل معنوي. ولو اطرحنا قضية العامل اللفظي والمعنوي لوردت الجوازم التي تجزم فعلين وغالبها اسماء: وهي عامل لفظي سماعي أدنى مرتبة من الفعل عملت عملين متحدين، وإن كانا في الجزم لا في الرفع^(٣٦).

ج- الابتداء والمبتدأ رفعا الخبر

قال الأنباري: "هذا القول، وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الاسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له^(٣٧). و"ذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان الخبر، وهو قول لا نظير له"^(٣٨) أي قول لا نظير له من حيث اجتماع عاملين: الابتداء والمبتدأ على معمول واحد هو الخبر. وأجيب عن ذلك بأن الابتداء ضعيف فقوي بالمبتدأ، فالعمل لمجموعهما، من غير أن يستقل كل واحد منهما حتى يكون قد عمل عاملان في معمول واحد^(٣٩).

وهذا يشبه بعض الأقوال في الأدوات التي تجزم فعلين، حيث قال بعضهم: بفعل الشرط مع الأداة الضعيفة جزم الجواب^(٤٠). وقول بعضهم زيد عندك، الخبر مجموع الظرف ومتعلقه^(٤١). وقول الفراء: العاملان عملا معا في باب التنازع، والفعل والفاعل عملا في المفعول^(٤٢).

وهذه إجابة لاجتماع عاملين على معمول واحد، ولكن يبقى الإجابة عن اعتراض الأنباري الآنف (الاسم لا يعمل، وانضمامه إلى الابتداء لا تأثير له) وهذا صحيح إذا نظرنا إلى أصل الاسم كما قال، ولكننا نرى الاسم قد يخرج عن أصله فيعمل عمل الفعل لمشابهته إياه كما في اسم الفاعل، والمفعول، والمصدر. بل قد

يعمل في معمولين، على الراجح كما هو الحال في الجوازم التي تجزم فعلين: الشرط وجوابه، عند من قال: إنها جزمتهما معاً، وكلها أسماء، إلا إن وإذ ماعند الجمهور. وللأنباري تخريج آخر قال فيه: "التحقيق فيه.. أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به. الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه" (٤٣). وغير آخر عن هذا الرأي فيما يظهر بقوله: "العامل.. الابتداء بواسطة المبتدأ... ونظير... [هذا] تقوّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبإلا في المستثنى، وتقوّي المضاف بمعنى السلام. أو من" (٤٤). ويريد الأنباري بهذا أن يقول إن العامل واحد هنا، وهو الابتداء، ولكنه قال: إن المبتدأ عامل معه، وبهذه العبارة يقترب من القول الأول أنهما (الابتداء والمبتدأ) عملاً معاً بمثابة عامل واحد.

٢- عامل الرفع في الفاعل

"الفاعل عند المحققين ليس يرتفع بفعله؛ لأنه قد ينفي الفعل، فلا ينسب إليه فعل مثل: ماقام زيد، ومثل: أقام زيد؟. وقد لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل مثل: مات زيد، وسقط الحائط. وتحرير القول فيه أن يقال: الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه، المقدم عليه فاعلاً كان، في الحقيقة، أو لم يكن، إذا كان الفعل في معنى: فَعَلَ، أو يفعل" (٤٥). وذهب هشام الضّرير إلى "أن رافعه الإسناد، أي النسبة، فيكون العامل معنويًا... [كما ذهب قوم إلى أن رافعه] شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعل كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، و.. الشبه معنوي... وذهب قوم من الكوفيين: إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل... ونقل عن خَلَف أن العامل فيه معنى الفاعلية" أي كونه فاعلاً في المعنى (٤٦). وُرِدَ على هشام وخَلَف عند من

نسب إليه القول بالإسناد هنا " بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا، إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود" (٤٧).

كما رد على القائلين: إن الرفع للفاعل شبهه بالمبتدأ " بأن الشبه معنوي، والمعاني لم يستقر لها عمل في الاسماء" (٤٨). كذلك رد على خلف الأحمر بأن العامل فيه معنى الفاعلية. ومثله قول بعضهم: العامل فيه إحداثه للفعل بأنه " لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسم فاعله نحو: ضُرب زيد، لعدم معنى الفاعلية" (٤٩).

مناقشة

- ١ - القول إن الرد على أن الفاعل لم يرتفع لإسناده؛ لأنه لا يصار إلى العامل المعنوي ما أمكن الحصول على عامل لفظي. هذا القول غير مسلم به، حيث قال بعض النحاة بالعامل اللفظي للخير، وللفاعل المضارع، وللمفعول معه... الخ. وقال آخرون بالعامل المعنوي، غير مقتنعين بالعامل اللفظي.
- ٢ - الرد على خلف الأحمر بأنه لو كان الفاعل يرتفع بالفاعلية، لما ارتفع ما لم يسم فاعله (ضُرب زيد) لعدم معنى الفاعلية.

والجواب عن ذلك: أن (ضُرب زيد) أعطى زيد الرفع مع أن الفعل وقع عليه، لا منه؛ لأن ما لم يسم فاعله محمول على الفاعل، وليس الرفع فيه أصيلا، وإنما الأصل النصب (٥٠). ثم إن الأنباري نفسه رد على خلف في المفعول به كما سيأتي، لماذا: مات زيد لم ينصب بالمفعولية مع أنه وقع عليه الموت لا منه؟ وأمثال هذا كثير مثل: غمّ الهلال، وحمّ زيد، وسل عمرو... الخ حيث صرحوا بأن المرفوع هنا فاعل لائتاب فاعل إذن فالجواب بسؤال معاكس لماذا رفع على أنه فاعل مع أن الفعل وقع عليه؟.

ثم هناك نوع من الأفعال يكون الفاعل هو المفعول في الوقت نفسه مثل قولهم: انتحر زيد^(٥١)، وهذا قد يقال إنه قدم الرفع فيه على أنه فاعل، والفاعل مقدم على المفعول^(٥٢).. والحق أن مثل هذه الاستثناءات قليلة بالنسبة لما يماشى القاعدة. وقد ذكر النحاة أن الرفع للعمد^(٥٣)، فكأن الرفع أعطى لهذه المرفوعات، لأنها أصبحت عمدة في الجملة بسبب إحلالها مكان الفاعل الحقيقي، بقطع النظر عن وقوع الفعل منها أو عليها، أو كما قال إبراهيم مصطفى: المرفوع يتحدث عنه^(٥٤).

٣- العامل المعنوي في الفعل المضارع المرفوع

١- رأي البصريين

يقول سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم... فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها... وكيونتها في موضع الاسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيونته مبتدأ"^(٥٥).

ويقول: "من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكيونتها في موضع الاسم"^(٥٦).

وهذا يعني أن هناك من يقول: إن الفعل المضارع مرتفع بالابتداء لا بوقوعه موقع الاسم كما يرى البصريون، ويوضح الميرد وقوعه موقع الاسم بقوله:

"اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الاسماء، مرفوعة كانت الاسماء، أو منصوبة، أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها،

ولانتصب إذا كانت الاسماء في موضع نصب، ولانتخضض، على كل حال، وإن كانت الاسماء في موضع خفض... فهي مرفوعة... حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة، ولتدخل على الاسماء" (٥٧).

ويقول أيضا: "الأفعال المضارعة... إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكنيوتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها" (٥٨).

وقال الأنباري: البصريون قالوا: "مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا، لقيامه مقام الاسم" (٥٩).

ويقول آخر: هذا ما "عليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن (يقوم) في نحو: (زيد يقوم) وقع موقع (قائم) [في زيد قائم] وذلك هو الذي أوجب له الرفع" (٦٠).

وعلى الرغم من شهرة هذا الرأي فقد قيل: إن الرفع للمضارع "التعري من العوامل اللفظية مطلقا، وهو مذهب جماعة من البصريين، وعزي في الإفصاح للفرء والأخفش" (٦١). والتعري من العوامل اللفظية مطلقا قريب جداً مما ذكره

سيبويه دون أن ينسبه إلى أحد بقوله: "من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء" (٦٢) لاسيما إذا عرفنا أن "معنى الابتداء: التنبيه والتعريّة عن العوامل غيره، وهو أول الكلام" (٦٣) أو أول أحوال الاسم كما يقول سيبويه كما مر.

٢- رأي الكوفيين

"اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو (يقوم زيد)، ويذهب عمرو) فذهب الأكثر إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة" (٦٤) ونسب هذا لكن بلفظ التجرد مكان التعري إلى "حذاق الكوفيين منهم الفراء" (٦٥).

ولو قارنت بين هذا الرأي، والرأي الآخر السابق المنسوب إلى جماعة من البصريين وإلى الأخفش والفراء، لما وجدت بينهما فرقا كبيرا، فهناك (التعري من العوامل)، وهنا (التعري من العوامل) في نص الأنباري. وهناك (مطلقا) وهنا من (الناصب أو الجازمة)، ولا فرق في الحقيقة بين هذين؛ لأن عوامل المضارع غير التعري هي النواصب والجوازم فحسب. ثم إن نصوص غير الأنباري (التجرد) مكان (التعري) ومعناها واحد وبما أن التعري من العوامل نسب إلى كل من جماعة من البصريين وإلى الأخفش والفراء، دلّ ذلك على أنه رأي الفراء الكوفي ذهب إليه الأخفش البصري، وجماعة من البصريين.

(ب) وذهب ثعلب الكوفي إلى أن الفعل المضارع "ارتفع بنفس المضارعة" (٦٦). ولما كان الرجل كوفيا فإنه يترجح أن يريد بالمضارعة مشابهته للاسم في توارد المعاني المختلفة عليه، وهذا عامل معنوي ثبوتي.

(ج) رأي أبي بكر بن شقير، على الراجح أو الخليل بن أحمد: جعله مرة مرفوعا على فقدان الناصب في مثل قوله تعالى ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ معناه أن لا

تعبدوا، فلما أسقط حرف الناصب رفع، وهذا القول قريب من التجرد من العوامل السابقة. ومرة أخرى جعله مرفوعا بالصرف - وسيأتي - وذلك في مثل قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ فصرف من منصوب إلى مرفوع حيث معناه: ولا تمنن مستكثرا. ومرة ثالثة جعل الرفع فيه للاستقبال والاستئناف (٦٧) وهذا الأخير قريب من الأول إذا ما راعينا كلمة الاستئناف، فهو في عداد أول الجملة غير مسبوق بناصر أو جازم. ولكن من جانب آخر قريب من رأيه الثاني، لأن الاستئناف قد ينبنى على تغيير المعنى. وهذه الآراء الثلاثة كلها عوامل معنوية.

٣- رأي الأعلام الشنتمري

وهو أن المضارع ارتفع بالإهمال، أي إنه أهمل من العوامل، حيث لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملا والمهمل مرفوع، وهذا عامل معنوي عديم، فهو في هذا يماثل (التعري من العوامل والتجرد من الناصب والجازم) وهو قريب المعنى منهما أيضا (٦٨).

٤- يرى بعضهم

"أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب؛ لأن الرفع من الإعراب، وهو [على هذا عامل] ثبوتي معنوي" (٦٩) وهذا قريب من رأي ثعلب، ومن هنا فإن كان القائل لهذا كوفيا، فإن علة إعراب المضارع عندهم (توارد المعاني المختلفة عليه كما تتوارد على الاسم، وإن كان بصريا فإن العلة عندهم (وقوع المضارع موقع الاسم) والعلة هذه بنوعها معنوية عند الكوفيين والبصريين وهي الرافعة للمضارع عند هؤلاء (٧٠).

وعلى هذا تكون العوامل المعنوية فقط عند النحويين في رفع الفعل المضارع أكثر من سبعة^(٧١). ويمكن تلخيص هذه العوامل المعنوية، بحسب ورودها:-

- ١- وقوعه موقع الاسم.
- ٢- التعري من العوامل اللفظية مطلقاً.
- ٣- الابتداء.
- ٤- التعري (أوالتجرد) أو (فقدان) — بحسب تعبير ابن شقير أو الخليل — الناصب والجازم).
- ٥- عامل المضارعة نفسها.
- ٦- عامل الصرف.
- ٧- عامل الاستقبال.
- ٨- عامل الإهمال.
- ٩- علة الإعراب — وهي علة معنوية — هي نفسها عامل الرفع.

مناقشة

١- حظي الرأيان (وقوعه موقع الاسم وهو رأي البصريين، والتجرد من الناصب والجازم وهو رأي الفراء على الراجح) باهتمام جلّ النحويين. وقد اختار ابن مالك في ألفيته رأي الفراء (ارفع مضارعاً إذا يجرد * * * من ناصب وجازم كتسعد)^(٧٢) وعلل ابن مالك الابن ذلك بقوله: "لأن قول البصريين رافع المضارع وقوعه موقع الاسم لا يخلو... وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في نحو: يقوم زيد، أو منع منه الاستعمال كما في نحو: جعل زيد يفعل، وإما أن يريدوا به... وقوعه موقعاً هو للاسم مطلقاً. فإن أرادوا الأول فهو باطل برفع المضارع بعد (لو، وحروف التحضيض)؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة. وإن

أرادوا الثاني فهو باطل أيضا؛ لعدم رفع المضارع بعد إن الشرطية؛ لأنه موضع صالح للاسم بالجملة كما في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾. فلو كان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعا، واللازم متنفذ فالملزوم كذلك" (٧٣) وأضيف إلى المواقع التي ليست للاسم بالأصالة وامتنع وقوعه فيها — أعني: لو، وحروف التحضيض، وخير أفعال الشروع السابقة — أضيف: "ستفعل... ورأيت الذي تفعل؛ لاختصاص... التنفيس بالفعل، والصلة [مثل] خير أفعال الشروع بالجملة" الفعلية (٧٤). وأضيف: "كاد زيد يقوم؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما" (٧٥). ومثلها أخواتها حيث لا يأتي خبرها اسما مفردا إلا نادرا في بعضها، ومثله "مالك لاتفعل" (٧٦). كما أضيف إجمالا أنه "لو كان كذلك [أي رفع المضارع لقيامه مقام الاسم] لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض" (٧٧). وأن: "الفعل الماضي... يقوم مقام الاسم ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا" (٧٨) وأن نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يداخلان على الاسم فعلما أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم" (٧٩). وقد أجاب البصريون ومؤيدوهم بما سبق من قول سيبويه والمبرد: "...فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الاسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حال، وإن كانت الاسماء في موضع خفض... فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة، ولا تدخل على الاسماء... فكل على حياله" (٨٠). ومثل ذلك قاله الأنباري "قولهم لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوبا... قلنا إنما لم يكن منصوبا أو مجرورا إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور؛ لأن عوامل الاسماء لاتعمل في الأفعال، وهذا فعل، فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه... وكذلك نقول: فإنه

يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم" (٨١).

وسبق قول الأنباري: "إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه... [و] أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم" (٨٢). أما الإجابة عن أن "الفعل الماضي... يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعاً... ذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معرباً بنوع ما من الإعراب، فصار مقامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لأن الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعاً؛ لأنه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بينها... وصار بهذا بمنزلة السيف فإنه يقطع في محل يقبل القطع، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع، لا يدل على أنه ليس بقاطع، فكذلك ها هنا عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع وهذا واضح لا إشكال فيه" (٨٣). وهذه محاولات للإجابة عن الاعتراضات السابقة مثل: لو أن إعراب المضارع لوقعه موقع الاسم، لوجب أن يعرب إعراب الاسم في الرفع، والنصب والجر ومثل: إن نصب المضارع وجره بعوامل لا تدخل على الاسم، فعلم أن رفعه أيضاً من حيث لا يرتفع الاسم. وهذا أجاب عنه الميرد والأنباري: أن للاسم عوامله الخاصة، وللفعل عوامله الخاصة، فكل على حياله، وأن رفع المضارع لجره مشابهته للاسم، لا مطابقتها. كما حاولوا الإجابة عن الاعتراض بأن الماضي قد يقوم مقام الاسم،

فقال الأنباري: لأن الماضي مبني غير معرب، ومن ثم أصبح قيامه مقام الاسم بمنزلة العدم. والمدخل على هاتين الإجابتين:-

١- قال البصريون: إن علة إعراب الفعل المضارع (أي رفعه ونصبه وجزمه) قيامه مقام الاسم، ومشابهته له بأوجه ذكروها^(٨٤) وتلك علة معنوية، وقد توفرت في بعض حالات رفع المضارع، حيث رفع لمشابهته الاسم المرفوع بالابتداء عندهم، ولم تتوفر في حالات رفع أخرى ستأتي. لكن هذه العلة - والحكم يدور مع علته كما يقول الأصوليون - لم تتوفر في حالي: نصب الاسم وجزه، ونصب المضارع وجزمه، حيث لكل عوامله الخاصة غير المتشابهة، مع أن التعليل عام يشمل الإعرابات الثلاثة لا واحداً منها. ويمكن أن يجاب أنهم غلبوا الرفع، لأنه بغير عامل موجود، ومن ثم فهو الأصل على النصب والجزم لأنهما لعامل وجودي طارئ.

٢- قولهم: إن الماضي قد يقوم مقام الاسم، لكنه مبني غير معرب، ومن ثم فمقامه مقام الاسم كعدمه يضعفه تعليلهم لإعراب المضارع السابق وهو قيامه مقام الاسم، أي أن الماضي لما قام مقام الاسم لماذا لم يعرب بسبب هذه العلة، كما أعرب المضارع بسببها؟ لأن العلة قد توفرت في الماضي والمضارع معاً اللهم إلا أن يقال إنها في المضارع أظهر وأكثر.

بقي أن يجيب البصريون عن الاعتراضات الأخرى التي لم يجيبوا عليها مثل: الفعل المضارع قد يسبق بأدوات خاصة بالفعل - ومن عادة الأدوات الخاصة أن تعمل - كحروف التحضيض، ولو، والسين، وسوف، والمضارع الواقع خبراً لكاد وأخواتها، ونحو ذلك؛ حيث المضارع فيها مرفوع، مع أنه لم يقع موقع الاسم من ناحية، بل وقع موقعاً لا يصلح للاسم من ناحية ولم يقع في البداية؛ ليشبه الاسم

المرفوع بالابتداء من ناحية أخرى، ومع ذلك رفع هذا المضارع. كما لم يجيبوا عن وقوع المضارع مجزوما لا مرفوعا بعد إن الشرطية مع أن هذا الموقع صالح للاسم بالجملة، فكان حق المضارع لو كان رفعه لقيامه مقام الاسم كما يقولون أن يرفع في مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ...﴾.

وعلى الرغم من اختيار نحاة العصر الوسيط، والمعربين لرأي الفراء، وهو رفع الفعل المضارع؛ لتجرده من الناصب والجازم، فقد تعرض هذا الرأي أيضا للنقد. قال الأنباري: "هذا فاسد؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولاخلاف بين التحويلين أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً" (٨٥).

كذلك اعترض عليه بـ "أن التجريد من الناصب والجازم أمر عديم، والرفع أمر وجودي فكيف يصح أن يكون الأمر العدمي علّة لأمر وجودي" (٨٦) كذلك اعترض عليه "بأن التجرد ليس علة مؤثرة، بل علامة" (٨٧) كذلك أخذ على قول الفراء هذا بأنه مخالف للأصول (٨٨).

وقد أجاب ابن مالك عن الاعتراض الأخير "التجريد من الناصب والجازم أمر عديم؛ والرفع أمر وجودي" بقوله: "لانسلم أن التجرد من الناصب والجازم عديم، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصا من لفظ يقتضي

تغييره، واستعمال الشيء، والمجيء به على صفة ما ليس بعدمى" (٨٩) وفي هذه الإجابة نظر كما سيأتي.

كذلك أجابوا عن الاعتراض بكون (التجرد ليس علة مؤثرة) بقولهم: "إن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية" (٩٠) ويمكن أن يؤخذ على جعل (التجرد من الناصب والجازم عاملاً) أنه يوحي بأن ذهاب الناصب والجازم علة للرفع، على حين خلو المضارع من العوامل هو الأصل، ودخولها عليه هو الطارئ، فلا يجعل عدم وجود الطارئ سبباً للأصل لما فيه من مخالفة الأصول. ولعل هذا ما أراده الأنباري في اعتراضه على رأي الفراء بقوله السابق "هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم". ولا يقال للبصريين: إن التجرد عندنا هنا مثل قولكم إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، ذلك أن الابتداء مع كونه في حقيقته عدم سبقه بعوامل مؤثرة فيه إلا أنه يرتبط بكونه واقعا في أول الكلام أكثر من ارتباطه بتقدم العوامل عليه، بعكس التجرد فارتباطه بالناصب والجازم أكثر. أو قل بعبارة أخرى التجرد تعليل للأصل بالرفع، والابتداء تعليل للأصل بالأصالة. وقد تقدم قول سيبويه "إن بعضهم رفع المضارع بالابتداء وهو، عندي، أوجه من التعري أو التجرد من العوامل، وإن كان بعضهم كالمبرد فيما نقلته عنه أنفاً فسّر الابتداء بأنه "التنبية والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام".

فقوله أول الكلام مقبول نوعاً ما، أما التعرية عن العوامل غيره فناقضة لكلام الأنباري في رده على الكوفيين: إن التجرد يعني تقديم النصب والجزم على الرفع، وبالمثل إذا كان الابتداء يعني التجرد من العوامل الناصبة والجارة في الاسم، فهذا يعني تقديمها على الرفع. وبهذا تعرف أن التجرد لا يطابق الابتداء (مجيء الشيء على أول أحواله)، وبهذا يتبين لك خلط ابن مالك بينهما في إجابته

السابقة. لكن احتجاج ابن الأنباري بكون الرفع قبل النصب والجزم من غير خلاف بين النحويين^(٩١) محلّ نظر. ذلك أن صاحب كتاب الجمل في النحو (أبوابكر بن شقير أو الخليل بن أحمد) قدّم المنصوبات، ربما لكثرتها، كما أن (ابن يعيش) يقدم الكسر لأنه أدناها^(٩٢). وقال أبو حيان: لو بدئ بالكسر لاختصاصه بالاسم لكان مقبولا^(٩٣)، كما أن المازني زعم أن جزم الفعل ليس بإعراب. كذلك يزعم الكوفيون، ويجعلونه يشبه الإعراب^(٩٤). كما ذهب بعض المحدثين إلى أن النصب عموما، ليس للإعراب، وإنما لخفة علامته (الفتح) لحقت المنصوبات لكثرتها^(٩٥)، كأنه نظر عموم المعنى اللغوي فالرفع يعني الرفع، والنصب عرض الشيء وطرحه، والجر التبعية للغير.

كما أن هناك بعض الاعتراضات على كون الرفع للعمد، فقد يرفع غير العمدة المسلم بعموديتها مثل الفاعل في قولنا (مات زيد، وهلك أو فني بكر، ومثل ذلك: مرض وتعب... إلخ). كما أن التابع للمرفوع مرفوع، مع أنه ليس بعمدة. كما أن الاتجاه السائد لدى المحدثين هو تقديم الساكن قبل غيره من الحركات؛ لكونه الأصل والأخف. وهذا يعني عدم التسليم بتقديم الرفع من غير خلاف. ويمكن أن يمرض نظرية عمل التجرد من الناصب والجازم، ونظرية الابتداء في رفع الفعل المضارع وجود شواهد عديدة من القراءات والشعر رفع الفعل المضارع بعد الناصب والجازم فيها، مثل قراءة ابن محيصن (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ — بالرفع — الرّضاعة)، وقول الشاعر:

أن تقرأن على أسماء ويحكمها مني السلام وأن لاتشعرا أحدا.

وقول الشاعر:

لولا فوراسٌ من نعم وأسرتهُم يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار.

فلم يقولوا (أن تقرأ، ولم يوفوا). وقد اختلف النحاة إزاء هذه الشواهد — وهي كثيرة نوعاً ما — فمنهم من جعل (أن) أهمل نصبها حملاً لها على لا النافية غير العاملة أو حملاً لها على (أن) المصدرية. ومنهم من جعلها (أن) المخففة من الثقلية ونسب هذا لبعض الكوفيين، وقيل لغة لبعض العرب. أما عدم إعمال (لم) فقالوا جذام لا تعملها^(٩٦). وعكس هذا قد ينصب أو يجزم مع تجرده من الناصب والجازم وقد أوردوا على ذلك شواهد أقل من سابقه مثل قول الشاعر:

أبيت أسري (وتبيتي تدلكي) وجهك بالعنبر والمسك الذكي.

فقال (تبيتي وتدلكي) بحذف النون التي لا تحذف إلا لناصر أو جازم قيل: حذف النون للتخفيف، وقيل: للضرورة الشعرية. ويردّ وجود شواهد نثرية، وقيل: هذا نادر^(٩٧) وقد يجاب عن مثل هذه الشواهد بأنها قلّة إذا ما قيسَت بالمطرّد على القاعدة، فلا يلتفت إليها.

٤- العامل المعنوي: الخلاف (الصرف)

ويعنون بالخلاف: مخالفة اللاحق لما قبله في المعنى^(٩٨). وقد أعمل الكوفيون هذا العامل في مواضع نحوية عدة، مثل:-

أولاً - الفعل المضارع

(أ) لقد مرّ معنا قول صاحب (كتاب الجمل في النحو) أن رافع الفعل المضارع في نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ و﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ و﴿فَذَرَوْهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ على قراءة الرفع (تأكل) وقبلها (تستكثر)

و(يلعبون) كلها عنده مصروفة من النصب: مستكثرا، لاعبين، أكلة، إلى الرفع^(٩٩).

وقد يقتضي الصّرف عنده العكس من الرفع إلى النّصب، ويورد على ذلك أمثلة كثيرة من آيات وأشعار من ذلك: قوله تعالى ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ و ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ أصلهما: وأنتم تدعون إلى السّلم، وأنتم تكتُمون. فلما أسقط أنتم نصب.

وجعل منه قول المتوكلّ الكِناني:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله
عارٌ عليك إذا فعلت عظيم.

الأصل: وأنت تأتي، فما أسقط (أنت) نصب^(١٠٠).

مناقشة

رأي الجمهور في إعراب هذه الأمثلة معروف، وما يهمنا الآن هو ما ذكر هنا. فالصّرف اقتضى عنده في الأول التّغيير من النّصب إلى الرفع، وفي الثاني: من الرفع إلى النصب. فهل هذا يعني أن مخالفة المعنى تقتضي مجرد المخالفة في الإعراب مطلقاً؟ فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا أصرفه من الرفع إلى الجزم لا إلى النصب مثلاً؟ وإذا لم يحسن ذلك فما هو الضابط؟ وسوف ترى أن هذه السّموليّة عيبٌ (عامل الخلاف: الصرف) كله^(١٠١) ولا يغطي ذلك العيب (السّماع) لأن السّماع مصدرُ القواعد^(١٠٢).

(ب) عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

"ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) منصوب على الصّرف... وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لاتأكل السمك، ولا تشرب اللبن... ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً... لأن الثاني موافق للأول في النهي لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه، صارت مخالفته للأول، وصرفه عنه ناصباً له، وصار هذا كما قلنا في الظروف... وفي المفعول معه" (١٠٣).

وردّ عليهم: "ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير (أن) لا أن العامل هو نفس الخلاف والصّرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: (إن زيدا) في قولك (أكرمت زيدا) لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال... فكذلك ها هنا الذي أوجب نصب الفعل... بتقدير (أن) هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول" (١٠٤).

(ج) عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

"ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينصب بالخلاف... لأن الجواب مخالف لما قبله... ألا ترى أنك إذا قلت (إئتنا فنكرمك) لم يكن الجواب أمراً... [وهكذا في بقية الأشياء الستة] وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف" (١٠٥).

قال الأنباري: "قد أجبنا عن هذا في غير موضع فيما مضى فلا نعيده هاهنا" (١٠٦).

مناقشة

وجهة نظر الكوفيين في إعمال الخلاف في نصب المضارع بعد واو المعية، وبعد فاء السببية واحدة، كما أن وجهة نظر البصريين الآتية واحدة، ولذلك نرى الأنباري قد اكتفى برده على الكوفيين في المضارع المنصوب بعد واو المعية السابق، وهو ردّ مستخلص من توجيه البصريين للقضية في الحالتين، ومؤداها: -

أ- أن كلا من واو المعية، وفاء السببية، حرفا عطف غير مختصين، ومن ثم لا يعملان.

ب- الفعل المضارع بعدهما غير داخل في حكم الأول قبلهما، ومن ثم ينبغي تحويله إلى الاسم تبعاً لتغير المعنى، وعدم الدخول في معنى مشترك بينهما، ولكن لوحوّل إلى اسم صريح لضممنا اسماً إلى فعل وهذا مستحيل، كما يقول الأنباري.

ج- للخروج من ذلك نقدر (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية، وهذا يوفر لنا شيئين: أننا لم نضم اسماً صريحاً إلى فعل، وإنما ضممنا فعلاً في الظاهر واللفظ إلى فعل، وأننا حينما قدرنا (أن) قبل الفعل الثاني أوّلناهما إلى مصدر (اسم) وهو ما ينبغي أن يتحول إليه؛ لاختلافه في المعنى مع الأول (١٠٧) وهذا يعني اتفاق كل من البصريين والكوفيين على أن الثاني في المسألتين مغاير في الحكم للأول، ومن ثم غايره في الإعراب، لكنهم اختلفوا في علّة إعراب الثاني المنصوب بعد واو المعية، وفاء السببية، فقال الكوفيون نصب للمخالفة لأنها سبب مؤثر في الإعراب كما تقدم؛ لأن الإعراب دليل على

المعنى فلما تغير المعنى تغير الإعراب. وقال البصريون: لا نعترف بأن المخالفة سبب مؤثر في الإعراب؛ لذلك نخرج القضية هذا التخريج الطويل في الإعراب الآنف الموغل في التصوّر، ونلتقي معكم في الأصل المسبب للإعراب.

د- عامل النصب في الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى: حتى أو إلّا: المثال: (لأقتلن الكافر أو يسلم) نصب (يسلم) "ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة" (١٠٨) أي مخالفة الثاني للأول، من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه.

ونقض بنحو "ما جاء زيد لكن عمرو، وجاء زيد لا عمرو. فإن الثاني خالف الأول في المعنى، ولم يختلف في الإعراب، إلا أن يخص ذلك بالفعل، لضعفه عن الاسم في الإعراب" (١٠٩) وبما أن هذا الاعتراض هو اعتراضهم على نصب المفعول معه بالخلاف، فسوف يتبعه المفعول معه، ليكون النقاش لهذا الاعتراض واحداً.

ثانياً - المفعولات (وشبهها)

أ- القول في عامل النصب في المفعول معه

"ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة)... لأنه... لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف... و... الفعل... استوى... لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الاسماء" (١١٠) وردّ على القائلين بهذا من الكوفيين بـ "ما قام زيد لكن عمرو... وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب... فلو كان كما زعمتم

لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول... وما بعد (لا) يخالف ما قبلها كـ (لكن)، وليس بمنصوب، فدلّ ذلك على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب^(١١١). كذلك ردّ عليهم "أن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني وإنما ثبت الرفع بها كالاتداء والتجرّد، وأن الخلاف لو نصب لقليل: ما قام زيد بل عمرًا بالنصب، وهو لا يقال اتفاقاً"^(١١٢).

مناقشة

أ- قول الأنباري (الخلاف لا يكون موجباً للنصب)، جوابه أن القائلين بإعمال الخلاف لم يقيّدوه بالنصب كما صوّر ذلك الأنباري، بل قالوا: "الرفع بالصرف: قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ ذكر النحويون: أن معناه: (ولا تمنن مستكثراً) فصرف من منصوب إلى مرفوع..."^(١١٣) كما أعملوه في النصب (لأركب وتمشي)... نصب لأنه مصروف عن جهته..."^(١١٤). وقد سبق ذلك:

ب- أما القول: إن (الخلاف - الصرف) من المعاني والمعاني ترفع ولا تنصب. فذلك مذهب البصريين فقط، حيث جمهورهم أعمل العامل المعنوي (الاتداء) في رفع المبتدأ والقيام مقام الاسم في رفع الفعل المضارع، ومن ثم فليس بملزم للكوفيين الذين لا يعترفون بقصر العامل المعنوي على الرفع.

ج- وعدا هذا وذاك فإن قانون المخالفة أساسه الهرب من تجاوز صوتين صامتين متماثلين، فيغير أحدهما لهذا السبب، وما يسري على الأصوات الصامتة يمكن مده على الأصوات الصائتة (الحركات) لا سيما عند اختلاف المعنى المقتضي لاختلاف الإعراب من الناحية الجدلية.

وهناك عوامل معنوية عشرة تتضمن معنى الفعل، فتعمل عمله، وهي الإشارة، والتمني، والتشبيه، والتنبيه، والترجي، والجار والمجرور، والظرف، وأما، والاستفهام، والنداء، وألحق بعضهم (إنّ وأنّ ولكنّ بها) (١١٥) ويظهر من كلام بعض النحاة أنها تعمل في (المفعول معه)، حيث قال الأخفش: المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف (١١٦) وبه قال الفارسي في نحو (هذا ردائي وسربالا) إن هذا المتضمن معنى الفعل (أشير) نصب سربالا (١١٧). وكذلك عدّه: الإسفراييني من بين ما يعمل فيه هذا النوع من العوامل (١١٨).

مناقشة

صرح الصّبان والخضري أن هذه العوامل المعنوية العشرة، ليست من العوامل المعنوية كالابتداء والتّجرد المقابلة للعوامل اللفظية كالأفعال وحروف الجرّ مثلاً، وإنما المراد بها عوامل معنوية، أي ألفاظ تضمنت معنى أفعال (١١٩). ويبدو أن هذا الرأي هو السائد عند النحاة وجرت عادتهم أن يدخلوها تحت عنوان (العوامل المعنوية) على أساس أنها صنف قائم برأسه تشارك العوامل المعنوية الحقيقية في الاسم، وتخالفها في المضمون، وإذا لم ينص بعضهم على استقلالها - وهذا موجود - فذلك من باب التسامح. وعلى أي حال فإن هذه وإن لم تكن مندرجة تحت عامل الخلاف (الصرف)، فإن ذكرها هنا اقتضاه الكلام على المفعول معه، وما قيل عن كونها عوامل معنوية.

(ب) عامل النصب في المفعول به

"ذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول [به] معنى المفعولية" (١٢٠). ونقل آخر عنه أن الناصب له: "المعنى والمخالفة" (١٢١) ورد عليه بأنه

لو كان العامل المفعولية، فإنه: "ينصب الاسم في نحو: مات زيد، لوجود معنى المفعولية" (١٢٢).

مناقشة

لقد سبق في الفاعل الجواب على هذا الاعتراض بأنه لو كان نصب المفعول به على المفعولية، لنصب زيد في (مات زيد) حيث وقع عليه الفعل لا منه، وهذا الاعتراض يقابله اعتراض آخر: لماذا رفع زيد هنا مع أنه مؤهل للنصب، وقد تلمست هناك التوفيق بين هذه الآراء، وذكرت أنها قلة بالنسبة لما يجري على القاعدة، ثم إنه كما يكون الرفع للعمد يكون النصب للفضلات، وحينما تختفي العمدة لسبب أو لآخر، تحل الفضلة (المفعول به) محله، وتأخذ حكمه بالنيابة، وقد يتطور الأمر بحيث تُنسى النيابة، فتأخذ حكمه أصالة.

أما قوله الثاني الناصب له (المعنى والمخالفة) فكأنه يريد بالمعنى (معنى المفعولية) في قوله الثاني، وزاد عليها (المخالفة)، وهذا قد يعني أن الناصب له وقوعه مفعولا به مخالفاً بذلك ما قبله وهو الفاعل في المعنى، وهذا الخلط البسيط بينهما للتقارب المشار إليه يدل على ما نعت به خلف الأحمر من عدم العمق في معرفة النحو، أو على رغبته في تبسيطه تحت قواعد عامة.

ومما يتعلق بالمفعول به، وبالعامل المعنوي - غير المخالفة - قولهم: "المعنى الذي ينتصب به المفعول، اشتغال الفعل عنه بالفاعل قبل وصوله إليه... ولا مدخل للإسناد... ولا للبناء... في... النصب" (١٢٣).

مناقشة

يهيمن هنا العامل المعنوي في هذا، وهو اشتغال الفعل عنه بالفاعل، فلم يصل إليه، والإسناد أي النسبة في النص السابق قرن اشتغال الفعل عن المفعول به باشتغال الفعل بالفاعل، ونسب هذا الرأي لسيبويه، ولم يقل أحد إن سيبويه يعني بذلك العامل المعنوي، كما نفى عن هذا الرأي أن يكون (إسناداً). وقد اجتهدت في جعل انشغال الفعل بالفاعل عملاً لفظياً، ونصب المفعول به لانشغال الفعل عنه عملاً معنوياً؛ لأنه كيف يقال إنه عمل به وقد انشغل عنه. ثم إنني شمتت من هذا القول النصب من غير عامل الانطلاق من قاعدتهم العامة (النصب للفضلات)، فكأنهم يعنون بالنصب معناه اللغوي، وهو مجرد العرض للشيء، ورمز للنصب بالفتح الذي ليس بإعراب كما سبقت الإشارة إليه عند الأستاذ إبراهيم مصطفى (١٢٤). كذلك سبقت مناقشة الإسناد في الفاعل حيث اعترض على الإسناد بأنه لا يصار إلى العامل المعنوي متى أمكن العامل اللفظي، وأن هذا غير مسلم به، وعلى الرغم من نفى الإسناد عن الانشغال فإن المرء يحس بأصرة بينهما.

ج- القول في عامل النصب في المفعول فيه (الظرف):

اختلف نوع العامل المعنوي في (الظرف) من الخلاف إلى غيره؛ لذلك فهو أقسام:

الأول: الخلاف

"ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خيراً للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك... قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خير المبتدأ في المعنى هو المبتدأ... [أما] زيد أمامك، وعمرو وراءك لم يكن (أمامك)

في المعنى هو زيد، ولا وراءك في المعنى هو عمرو... فلما كان مخالفاً له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما" (١٢٥).

وقال الأنباري: "هذا فاسد، وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ. لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعداً فكان ينبغي أن يقال: زيدا أمامك، وعمراً وراءك، وما أشبه ذلك، فلما لم يجر ذلك، دل على فساد ما ذهبوا إليه" (١٢٦).

وردّ عليهم آخر بقوله: "المخالفة معنى لا يختص بالاسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى" (١٢٧).

مناقشة

ومن غير ترجيح لعمل المخالفة فإن هذين الاعتراضين فيهما نظر:-

١- لقد قال الأنباري: "العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية" (١٢٨) وهو ما طبقه هنا، ولكن لا يسلم له أن المخالفة تكون من اثنين يعمل أحدهما في صاحبه مثل عمله به، حيث نرى الحاكم يسن قانون عقوبات لمخالفيه فيعمل فيهم ما لا يعملون به، مع المخالفة بينهما، إذن نظريته الجدلية غالبية وليست لازمة.

٢- أما قول من قال: إن المخالفة غير مُختصة، وما لا يختص لا يعمل، فهذه القضية موضع خلاف لا اتفاق، حيث أعملت قليلاً، عند بعضهم كالزجاج وابن السراج وابن مالك (إنّ وأخواتها مع دخول "ما" الكافة عليها) مع أنها

أزالت اختصاصها بالاسماء، وهيأتها للدخول على الأفعال، ولذلك نظائر متعددة^(١٢٩).

الثاني: معنى الفعل

ذكر النحاة أن مثل: عندك زيد، من غير اعتماد عند الخليل والأخفش، أو بالاعتماد على استفهام أو نفي نحو (أعندك زيد) عند سيبويه، العامل في الظرف هنا معنى فعل مأخوذ من الجملة الظرفية، وهو عامل معنوي وهو الذي رفع زيد^(١٣٠). خلافاً لمن قال: إن الظرف هو الرفع للفاعل (زيد)؛ لكونه ناب عن الفعل، أو غير ذلك من الأوجه الإعرابية الأخرى^(١٣١). ويتفرع عن ذلك فيأخذ الحكم نفسه عند بعضهم، فيما إذا عمل معنى الفعل المأخوذ من أداة ظاهرة في الظرف، مثل (المال لك يوم الجمعة) فلام الجرّ (لك) تضمنت (تملك) فنصبت يوماً لكن منع من عملها مانع اصطناعي، فحيث قدّر العامل معنوي^(١٣٢).

ومناقشة معنى الفعل عاملاً معنوياً قد سبقت في المفعول معه، فلا يحسن التكرار، ومثل ذلك ما فرع منه.

الثالث: العامل فيه الإسناد (النسبة)

بعض الكوفيين يعلق الظرف بعامل معنوي هو الإسناد، إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعليق به نحو (السماء ملجأ حين تضييق الأرض) فحين هنا معلقة بالنسبة بين المبتدأ والخبر أي الإسناد؛ لأن المبتدأ (السماء) ذات لا تعمل في الظرف (حين)، والخبر (ملجأ) اسم مكان لا يعمل في الظرف أيضاً، ولا يوجد عامل ظاهر يمكن أن يعمل في الظرف^(١٣٣).

مناقشة

لقد مرّ بنا احتجاج بعضهم أنه لا يصار إلى العامل المعنوي، إلا إذا لم يمكن العامل اللفظي (١٣٤) - وهي قضية فيها نظر ولكنها قد تورد هنا - والعامل اللفظي ممكن، حيث يضمن (ملجأ) اسم المكان الحدث، وإن كانت مشاركته للحدث (الفعل) بالالتزام؛ لأنهم ضمنوا الدّوات معنى المشتقات وهي أبعد منه عن الفعل فقالوا (أنا معاوية وقت الغضب) أي أنا حلیم ونحو ذلك (١٣٥).

الرابع: الشّبه بالمفعول به

- ظرف الزّمان في مثل: قام زيد اليوم، ولقيت زيدا اليوم: "زعم الكوفيون أنه [أي اليوم] ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول؛ لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في... [التبعية] وقال أبو حيان: هذا باطل، لأن "في إنما هي للوعاء" (١٣٦).

- ظرف المكان المختص: سمع قولهم: دخلت البيت وسكنت الدار "فليس البيت والدار... منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به" (١٣٧).

مناقشة

الشّبه حمل فرع على أصل بضرب من ضروب الشبه، غير علّة الأصل التي بني عليها حكمه (١٣٨). واستخدام هذه القاعدة من حيث المبدأ لا غبار عليه، ولكن بعض النحاة أطلق النصب بداعي الشّبه بالمفعول به على سبيل الاتساع والمجاز (١٣٩). فإذا كان الأمر على سبيل الاتساع والمجاز فهو من باب التسامح في اللفظ الذي لا يعد معه هذا الصنيع من القول بالعامل المعنوي المقابل للفظي. ولكن

الكوفيين في نصبهم ظرف الزمان على التشبيه بالمفعول به، لم يقصدوا بذلك التوسع، بل قصدوا بذلك الحقيقة، بدليل نفيهم عن الظرف صفة الظرفية؛ لأنه عندهم انتقل إلى حالة ما شَبَّه به. ونفي الكوفيين (في) التبعية عن الأمثلة السابقة، ونفي أبي حيان عن (في) التبعية، أجاب عليهما المبرد بقوله: "وتقول: لقيت زيدا يوم الجمعة، فيكون اللقاء في بعض اليوم؛ ذلك لأنك لست بموقت؛ إنما أنت مؤرخ" (١٤٠).

وما قيل عن تسامح النحاة في التعبير بالشَّبه بالمفعول به، يقال في ظرف المكان (دخلت البيت، وسكنت الدار) (١٤١) لكن بعض النحاة يريدون بإطلاق الشبه بالمفعول به على ذلك حقيقة لا تسامحا ولا مجازا، ومنهم ابن عقيل بدليل أنه سرد أقوال النحاة في ذلك وعدَّ منها (نزع الخافض) وهو التوسع، ثم ذكر الرأي الآخر بقوله "وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به" (١٤٢) ولهذا قال الخضري: القول بالتشبيه غير القول بإجراء القاصر مجرى المتعدي (التوسع) لأن ابن عقيل حكاه معه (١٤٣). على أن هذا الرأي ليس طرفا في مسألتها، فقد ذهب آخرون إلى أبعد منه حيث قالوا: إنه مفعول به حقيقة (١٤٤).

وخلاصة القول في العامل المعنوي في (الظرف) أنه أعمل فيه الخلاف، ومعنى الفعل، والإسناد، والشبه بالمفعول به. وما يسري على الظرف في قضية معنى الفعل يسري على الجار والمجرور حيث لا فرق بين الظرف والجار والمجرور إلا فيما لا يؤثر (١٤٥).

د- العامل المعنوي الناصب للمستثنى

من بين الأقوال في العامل الناصب للمستثنى ما نسب إلى الكسائي: أنه "انتصب لمخالفة الأول؛ لأن المستثنى موجبٌ له القيام بعد نفيه [أي القيام] عن الأول، أو عكسه... نقله ابن عصفور" (١٤٦). كذلك نقل عن الكسائي قول آخر: "ينصب المستثنى؛ لأنه مشبه بالمفعول..." (١٤٧).

مناقشة

١- من حيث المخالفة، وهي تتعلق بمخالفة الثاني للأول في الحكم فهذا متوقّر هنا، ولكنه منقوض كما مرّ بقولهم (ما جاء زيد بل بكر) فبكر مخالف، ومع ذلك لم ينصب بل رفع، ثم إن المخالفة من حيث المبدأ مبنية على المعنى، وهو مهم، ولكنها تحتاج إلى تطوير وهذا الكلام سبق تكراره (١٤٨).

٢- كونه نصب لأنه مشبه بالمفعول به: قال الأنباري عن ذلك: "فهو قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عامل ههنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم" (١٤٩) فابن الأنباري: يقرب القول بالشبه بالمفعول به من العامل اللفظي فيما يتبادر للذهن، ولكن يعترض ذلك قوله: (يقرب) ولم يقل يوافق، ثم إن المفعول به كما مرّ لم يتفق النحاة على عامله اللفظي، بل قال خلف الأحمر: منصوب بالمفعولية ثم إن الشبه قالوا عنه (عامل معنوي) (١٥٠).

هـ- يوحى كلام صاحب (كتاب الجمل في النحو) أن من الخلاف "قولهم: (هذا ضاربٌ زيد) تخفض (زيداً) بإضافة (ضارب) إليه. فإذا أدخلت التنوين على (ضارب) خالفت الإضافة. وصار كالمفعول به، فنصب (زيداً) بخلاف

المضاف" (١٥١). وبعد أن يحشد عدداً من الأمثلة يعلل ذلك بقوله: "لأن الألف واللام يعاقبان التّنوين، والتّنوين يعاقب الألف واللام" (١٥٢).

مناقشة

مرّ بنا إعمال الخلاف، وهو في كل ما مرّ يقوم على الاختلاف في المعنى. أما هنا فالخلاف لا يقوم على المعنى، وإنما على شيئين لفظيين يتعاقبان ولا يجتمعان هما (ال والإضافة)، قطع الاسم عن الإضافة وإدخال (ال) عليه، نصبه على الشبه بالمفعول به. لقد سبق في المفعول به أن نقل عن خلف الأحمر خلطه بين معنى المفعولية والمخالفة (١٥٣). وهنا خلط بين المخالفة اللفظية والشبه بالمفعول به، والأمر في الحالتين يدل على عدم نضج الفكرة. من هنا نرى أن عامل الخلاف (الصّرف) قد أعمل في رفع الفعل المضارع، وفي نصب الفعل المضارع بأربع حالات مختلفة، وفي المفعولات: في المفعول معه، والظرف (المفعول فيه)، وفي المفعول به أصلاً، أو مصروفاً عن الإضافة إلى التعريف (بأل)، وفي المستثنى، وهذا يعني أن أكثر إعماله في النّصب، لكنه لا ينحصر فيه، وأنه ربما لا ينحصر في المعنى، بل قد يتجاوزه إلى المخالفة في اللفظ.

٥- العامل المعنوي المتضمن معنى الفعل

١- في المفعول المطلق

المفعول المطلق الدال على التشبيه بعد جملة (وإذا له صوت صوت حمار/ ولي بكاء بكاء الثكلى) يرى الجمهور أنه معمول لفعل محذوف وجوباً بشروط ذكروها (١٥٤). وذكر بعضهم أن العامل فيه معنوي، وهو معنى الفعل في (مثل) أي (يشبه) فلا حذف للعامل (١٥٥).

٢- الحال

يقول الميرد: "هذا لك كافيا: فتنصب الحال لما في الكلام من معنى الفعل؛ لأن معنى (لك): تملكه، وتقول: هذا عبدا لله قائما... لأن قولك (ها) للتنبيه، فالمعنى: انتبه له قائما" (١٥٦). وقال: "الحال يعمل فيها فعل أو شيء بديل عنه" (١٥٧). وعد من هذه البدائل المعنوية: الظرف، والجار والمجرور، وهاء التنبيه (١٥٨). واسم الإشارة (١٥٩) وليت ولعلّ وكأن (١٦٠)، ومعنى الاستثناء، وما في الكاف من التشبيه (١٦١).

مناقشة

لقد مرّت بنا الأدوات العشر التي تتضمن معنى الفعل، وتعمل عمله فلا داعي لتكرار القول فيها (١٦٢). ويلاحظ أن الحال قد استأثرت بالنصيب الأكبر منها، وقد سبق أن هذا النوع من العوامل قد أعمل في كل من المفعول معه (١٦٣)، والظرف (١٦٤). ولأن هذين قد أعمل فيهما عوامل أخرى، اقتضى ذلك تقديمهما نظرا لتلك العوامل غير معنى الفعل؛ فصلهما عن المفعول المطلق والحال. وسوف يأتي عكسها في (الطلب) وهو تضمين الفعل معنى الحرف الجازم.

٦- المنادى (المشبه بالمفعول به)

نسب للميرد قوله: "سدّ حرف النداء مسدّ الفعل وحده، واستترّ الفاعل فيه؛ لأنه لما عمل عمله تحمّل الضمير مثله" (١٦٥) وهذا يعني أن حرف النداء سدّ مسد الفعل لفظا وعملا، فيكون المنادى منصوبا على أنه مشبه بالمفعول به، لا مفعولا به (١٦٦) ويظهر أنه على أساس الشبه بالمفعول به نقل بعضهم "يا عبدا لله:

قيل ناصبه معنوي" (١٦٧) أو على أساس عامل معنوي آخر، وهو عامل القصد، (١٦٨) وقيل الرفع له أو الناصب كونه بلا عامل" (١٦٩).

مناقشة

نسب هذا القول للمبرد، وإن كان في مقتضبه قد قال : إن الناصب فعل مقدر، فالمنادى مفعول به (١٧٠) على أن الشبه بالمفعول به قد أعمل أيضا في ظرف الزمان (١٧١)، وظرف المكان (١٧٢)، والمستثنى (١٧٣)، وقد فصلته عن هذه نظرا لما قيل من عوامل معنوية أخرى أعملت فيها، ولم تعمل في المنادى. وللمرء أن يذكر احتمالا آخر لهذا القول في المنادى، وهو أن (يا) تضمنت معنى الفعل نحو: (أدعو) فيكون من باب الأدوات التي تضمنت معنى الفعل، لا على أساس أن (يا) اسم فعل مثلا، كما قال بعضهم، أو أنها نابت عن الفعل. أما قولهم (القصد) هو الذي عمل فيتطبق عليه المناقشة السابقة في الفاعلية والمفعولية ونحوها. أما قولهم: كونه (بلا عامل) هو العامل فيه، فمناقشته مناقشة ما قرب منه مثل الابتداء السابق ونحوه، ومثل الإهمال اللاحق.

٧- التّوابع

١- عامل التّبعية

قال بعض النحويين: إن "العامل في التّعت، والبيان، والتّوكيد، التّبعية" (١٧٤). ونسب هذا القول لأبي الحسن الأخفش (١٧٥). واختلف في درجة ارتباط التابع بالتبوع. فعلى حين يرى الدّماميني: عدم جواز الوقف على المتبوع قبل استكمال التابع عند من يرى العامل في المتبوع، هو العامل في التابع، للارتباط المتين بينهما بفضل عاملهما الموحد، يرى الصّبّان أن ذلك أيضا مطلوب عندما يكون العامل في

التابع (التبعية)^(١٧٦). ومن الواضح أنه في الحالة الأخيرة لا يبلغ الارتباط بين التابع والمتبوع درجة الارتباط بينهما في حالة كون العامل فيهما واحداً، وسوف تأتي مناقشة ذلك، مع مناقشة الجوار بعده.

٢- الجوار والقرب

أ- اجرّ بالجوار: "ما جرّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد قيل وباب عطف النسق. فأما النعت ففي قولهم: هذا جحر ضبّ خرب. روى بخفض (خرب) لمجاورته للضّب، وإنما حقه الرفع؛ لأنه صفة للمرفوع، وهو الجحر، وعلى الرفع أكثر العرب. وأما التأكيد ففي نحو قوله:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

فكلهم توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال: كلهن، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حق (كلهم) النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض. وأما المعطوف فكقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ في قراءة من جرّ الأرجل؛ لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس وإنما كان حقه النصب... بالعطف على الوجوه والأيدي... وخالف في ذلك المحققون، ورأوا أن خفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة"^(١٧٧).

ب- الجزم بالجوار: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار... لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه. فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار، وأُحمِل على الجوار كثير"^(١٧٨). يعنون اجرّ بالجوار السابق.

ج- الرفع بالجوار: جعلوا منه قول المتنخل الهذلي:

"السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانُ كَالْفُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ رَفَعُوا (الفضل) إِتْبَاعًا لِمَا قَبْلَ [هـ] لِقَرَبِهِ... وَأَكْثَرُهُمْ يَعْتَقِدُهُ مَخْصُوصًا بِالْمَجْرُورِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَرْفُوعِ كَمَا أَنْشَدْنَا فِي الْفَضْلِ، أَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ" (١٧٩).

وبما أن الكوفيين قد استدلوا على جزم جواب الشرط بالجوار، بجرّ مجموعة كبيرة من الشواهد جرّت بالجوار، فقد ردّ عليهم البصريّون بتوجيه إعرابها على غير الجوار. فعلى سبيل المثال وجهوا قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة وعاصم وأبي جعفر وخلف ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ بأن أرجل معطوفة على وجوه قبلها، وهكذا أوّلو إعراب الشواهد الأخرى (١٨٠) وكذلك فعل "ابن جني وغيره قد خرّجوا جميع ما ذكر وجها يخرجها عن الجوار، بأن قالوا [هذا جحر ضب حرب] كان أصله: حَرَبَ جُحْرُهُ، فحذف جحر المضاف وأقيم الضمير المضاف... (١٨١) إلى آخر الأمثلة.

مناقشة

غالبية النحاة يسمونه (الجرّ بالجوار) (١٨٢)، وقيل: "هذا الذي تسميه النحاة عطفًا على الجوار" (١٨٣). ويلاحظ أن الأولين لم ينظروا إلا إلى الجرّ، وأن أصحاب القول الثاني أدخلوا مع الجر غيره، على اعتبار أن العطف من التوابع، أو أنهم يريدون بالعطف معناه اللغوي الواسع لا النحوي، ولكنهم قالوا بأنه شاذّ في العطف، وهو في الصّفة أكثر منه في العطف الذي فصلت الواو فيه بين المتجاورين وهو في التوكيد أشدّ شذوذًا (١٨٤). أي أن إطلاق العطف عليه من باب إطلاق

الجزء وإرادة أكثر الكلّ إذا أريد العطف النحوي، من هنا يتبين لك أن الأفضل تسميته (بالتأثر بالجوار) ليشمل الجزم.

وعلى الرغم من التخريجات الإعرابية السابقة لشواهد الجوار فإن أكثر النحاة يعترف به. يقول أبو حيان: "وهذا التخريج لا يضرنا إنما استدللنا به على رأي من يجعله على الجوار ولا نقول بهذا التخريج" (١٨٥)، ويقول السيوطي: يجوز مخالفة الإجماع بوجه صحيح، فقد أجمعوا على أن قولهم (هذا جحر ضبّ حرب) شاذّ، وعندي أن في القرآن منه ما ينيف على ألف. ثم قال: إنه على حذف مضاف، (١٨٦) وواضح أنه يخصّه بالجرح، ويقدر إعرابه عليه. لقد سبق القول: إن العامل في (النعت والبيان والتوكيد) التبعية، وردّ عليهم بأن العامل فيها، غير البديل ماعمل في المتبوع. وفي قضية التأثر بالجوار هذا مدخل على نظرية (العامل في المتبوع عمل في التابع) من وجهة نظر المعترفين بعمل الجوار. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن معمولات التبعية (النعت والبيان والتوكيد) قريبة من معمولات الجوار، وكذلك (التبعية) أمكن في باب العامل المعنوي من (الجوار) الذي يشتم منه رائحة العامل اللفظي بعض الشيء وإن كانا متقاربين في نظري، وبفضل المجاورة يفضل عامل (الجوار) على التبعية بأن أحرك الجار بحركة مُجاوره قبله من غير اضطراب في الفكر. أما التبعية فلكونها مثل (الابتداء) فتكاد توحى بحصر النظر في التابع نفسه، فهي تحتاج أكثر من (الجوار) إلى تحديد عمل (التبعية) بعمل واحد، كتحديد عمل نظرائها مثل: (الابتداء) بالرفع والفاعلية بالرفع، والمفعولية بالنصب، ومن ثم لماذا لا يجوز لي في التابع على قول (التبعية) إذا قطعت النظر عن المتبوع أن أجرّ تابعا لمرفوع جدلا. ثم إن الجوار يفضل أيضا، بأنه قد أعمله الصّرفيون في الكلمة من حيث حروفها الصّامتة، وحرّكاتهما (١٨٧). وهو مؤنس بأن ما يجري في

الكلمة المفردة يجري على الكلمات متجاورة لا سيما إذا عرفت رأي قطرب — وهو للاستئناس لا للاعتراف — في حركات الجملة المركبة، وأنها مجرد تسهيل وصل الكلمات بعضها ببعض. (١٨٨)

٨- الجر بالإضافة (النسبة)

قال بعض النحاة إن عامل جرّ المضاف إليه (الإضافة) وفُسِّرَت (بالنسبة)، وهو مردود إذ يكون عامل الرفع في الفاعل النسبة. ونسب هذا القول إلى الأخفش الأوسط. (١٨٩)

مناقشة

لقد سبق أن أعلّمت النسبة (أي الإسناد) في كل من الفاعل (الفاعلية) والمفعول به (المفعولية) والظرف (الظرفية) ونوقشت هناك بما يغني عن الإعادة هنا.

٩- عامل الطلب

في مثل (اتّني أكرمك): "زعم الخليل أن هذه الأوائل كلها [يعني فعل الطلب] فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: اتّني آتاك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتاك" (١٩٠)؛ وهذا يعني أن الخليل يرى أن جازم الجواب هو الطلب نفسه (١٩١). ويقول الميرد: "اعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء، وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا، وذلك قولك اتّني أكرمك... وإنما انجزم جواب الاستفهام؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي، وذلك قولك: أين بيتك أزرّك" (١٩٢). وفسر هذا القول على "أن لفظ الطلب ضمن معنى

حرف الشرط فجزم". واختاره ابن خروف وابن مالك^(١٩٣). وأنواع: الطلب:
الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض^(١٩٤).

ورد على ذلك من وجهين: الأول أن تضمين الفعل معنى الحرف غير واقع،
أو قليل. الثاني: عن ابن عصفور وأبي حيان: تضمين ائني معنى (إن وتأتي)
وهذه جملة، ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين، مع أن هذه الجملة غير
طلبية^(١٩٥).

مناقشة

على الرغم من أن النص الذي نسبته سيبويه إلى الخليل، وضّح معنى (ائني)
بـ (إن يكن منك إتيان) وأن (ائني) وأمثاله فيها معنى (إن) وهذا التوضيح يصدق
عليه قول المنتقدين أنه ليس طلباً بحسب ما آل إليه إلا أن التوضيح، فيما يظهر،
لتقريب المعنى، وذلك لوضوح الأمرية المشروطة في (ائني)، وفهم هذه المفارقة
ينقلنا إلى تفريق آخر وهو: هل الخليل يريد أن جواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه
؟ وهو ما فهمه بعضهم. وهذا عاملٌ معنويٌّ مقابل للفظي كالابتداء والفاعلية
والمفعولية... الخ أو أنه يريد ما فهمه ابن خروف وابن مالك من التوضيح الأنف،
بأن الطلب ضمن حرف الشرط، فيكون من قبيل العوامل المعنوية ذات التضمين
مثل الإشارة والتنبيه... الخ التي سبق القول: إن النحاة لا يعدونها عوامل معنوية
مقابلة للفظية، وإنما لفظ ضمن معنى لفظ آخر^(١٩٦) وإن خالف هنا بأنه فعل ضمن
معنى حرف كما مرّ. والحقيقة أن المثال نفسه يوحى بالاستنتاج الأول، وتوضيحه
يوحي بالثاني، وهو الأرجح، حيث لم ينسب للخليل أنه أعمل العامل المعنوي إلا
في شيئين، الابتداء، ووقوع المضارع موقع الاسم.

١٠ - عامل الإهمال

"الرفع بالإهمال أثبتته الأعلم، وجعل منه قوله تعالى ﴿...يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١٩٧) فارتفع إبراهيم عنده بالإهمال من العوامل؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملاً، والمهمّل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع، نحو: واحد، اثنان... قال ابن عصفور: يرفع الاسم إذا كان مجرّد عدد... ولم يدخل عليه عامل، لا في اللفظ، ولا في التقدير، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة. كأن التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة. والصحيح [يقوله السيوطي] أن هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل"^(١٩٧).

وقد سبق للأعلم أن أعمل الإهمال في رفع الفعل المضارع، وقال السيوطي:
*إن الإهمال قول ضعيف، وقريب من التجرد، وأن "إبراهيم" رفع على النداء أو غيره من أنواع الإعراب غير الإهمال"^(١٩٨).

مناقشة

سبقت مناقشة عامل الإهمال في الفعل المضارع، وأنه قريب من القول (بالتعري من العوامل، والتّجرد من الناصب والجازم) وقلت هناك: إن هذه تجعل الفرع سبباً للأصل. على أنه مما يستأنس به في الفرق بعامل الإهمال، التنظير له باستخدام ابن مالك له في علة بناء فواتح السور (ألم، حم... الخ) لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة، ولا معمولة^(١٩٩). ويلاحظ في العبارة الأخيرة (الإهمال لا عامل ولا معمول) إبعاد للإهمال عن التعري أو التجرد بعض الشيء. كما يلاحظ أن الإهمال حصر عمله في الرفع، ومن عادة الشيء المهمل أن يجري على طبيعته الأولى، وهنا يرد هذا السؤال: هل الألفاظ بطبيعتها الأولى مرفوعة الأواخر؟

الجواب غير متفق عليه؛ لثقل الضم من ناحية، وتقديم السكون عليه عقلا من ناحية أخرى، وإن قال بعض النحاة - كما سبق - إن المبتدأ والفعل المضارع رفعاً لمجيئهما على أول أحوالهما، مع فارق هذين عن الإهمال.

الهوامش والتعليقات

- (١) سيويه، الكتاب مج ١ ص ٢٧٨.
- (٢) المصدر نفسه: مج ١، ص ٧.
- (٣) الميرد، المقتضب مج ٤ ص ١٢٦.
- (٤) المصدر نفسه مج ٤، ص ١٠.
- (٥) المصدر نفسه مج ٢، ص ٤٩.
- (٦) المصدر نفسه مج ٤، ص ١٢٦.
- (٧) المصدر نفسه مج ٢، ص ١٢.
- (٨) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٤١، وانظر، الرضي، شرح الكافية مج ١، ص ٧٨، وابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٢٠٥.
- (٩) انظر، أبا حيان، تذكرة النحاة ص ٣٢٥، والأشْمُونِي، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٤.
- (١٠) وانظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه، ص ٤٢، والأشْمُونِي، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٣.
- (١١) انظر، ابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٢٠٥، والسيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ٨.
- (١٢) انظر، ابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٢٠٦.
- (١٣) سيويه، الكتاب مج ١، ص ٢٧٩.
- (١٤) المصدر نفسه مج ١، ص ٤٣.
- (١٥) المصدر نفسه مج ١، ص ٢٧٩، الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٧٠.
- (١٦) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٦١٦ و ٦٢٠.

- (١٧) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٢، ص ٨٦.
- (١٨) ابن هشام، مغني اللبيب، مج ١، ص ٢٨٦.
- (١٩) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ١٩٦.
- (٢٠) السيوطي، جمع الهوامع مج ١، ص ٥٢.
- (٢١) الميرد، المقتضب مج ٤، ص ١٢٦.
- (٢٢) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٤٦، وانظر، الصّبّان، حاشيته على الأشموني مج ١، ص ١٩٣.
- (٢٣) ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ٩١.
- (٢٤) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٣.
- (٢٥) الصّبّان، حاشيته على الأشموني مج ١، ص ١٩٣.
- (٢٦) أخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ٩١.
- (٢٧) السيوطي، جمع الهوامع مج ١، ص ٤.
- (٢٨) أبو حيّان، تذكرة النّحاة، ص ٣٦٦-٣٦٧.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.
- (٣٠) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٤٦، وانظر، أيضا مج ١، ص ٢٤٧.
- (٣١) انظر، الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٤٩ ومج ٢، ص ٥٥٠-٥٥١، وابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٢٦٠، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٧٧ والسيوطي، جمع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤.
- (٣٢) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٣.
- (٣٣) ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه، ص ٤٢، وانظر، الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٤، وابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٢٠٥.
- (٣٤) انظر، السيوطي، جمع الهوامع مج ١، ص ٨.

- (٣٥) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٤.
- (٣٦) انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٠٤.
- (٣٧) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٤٦.
- (٣٨) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٤، وانظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٤٢.
- (٣٩) السيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ٨، والصبان، حاشيته على الأشموني مج ١، ص ١٩٤ ونسبه للذماميني، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ٩٢.
- (٤٠) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ٢، ص ١٢٠.
- (٤١) المرجع السابق مج ١، ص ٩٥.
- (٤٢) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٨٠، وأبوحيان، تذكرة النجاة ص ٣٤٣.
- (٤٣) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٤٦-٤٧.
- (٤٤) السيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ٨.
- (٤٥) أبوحيان، تذكرة النجاة، ص ٤٧٩، ٥٥٤.
- (٤٦) السيوطي، همع الهوامع، مج ٢، ص ٢٥٤، وانظر، الاقتراح ص ١٤٤، والأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٧٩، وأباحيان، تذكرة النجاة ص ٥٥٤، وابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٣٨٦ ونسب إلى خلف قوله: إن رافعه الإسناد، وكذلك الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج ١، ص ٢٢.
- (٤٧) ابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٣٨٦-٣٨٧، والسيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٥٤. وانظر، الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ١٥٢ حيث فضلوا الأعمال على الإلغاء حينما يتوسط العامل ترجيحاً للعامل اللفظي.
- (٤٨) السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٥٤.

(٤٩) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٨١، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٥٤.

(٥٠) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ١٤٤، الاقتراح ص ١٤٤ حيث سموا ذلك الحمل: المناسبة أو الإخالة.

(٥١) انظر، برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٥٩.

(٥٢) السيوطي، الاقتراح ص ١٧٩، وانظر، تقديم الرفع عند الزجاجي، مجالسه ص ٢٥٢، والرّضي، شرح شافية ابن الحاجب مج ١، ص ٣٤، وابن يعيش شرح المفصل مج ٣، ص ٨٦ واقترح أن يكون الخفض أولاً، والصّبّان، حاشيته على الأشموني مج ١، ص ٦٦ و ١٠٩.

(٥٣) الرفع للعمد، والنصب للفضلات، والجرّ لهما معاً، وانظر الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج ١، ص ١٨، والسيوطي همع الهوامع مج ١، ص ٦٤.

(٥٤) مصطفى، إحياء علوم النحو ص ٥٠، وما ذكره ليس بمطرد، فالخير، والفعل المضارع المجرد، مرفوعان، وهما مسندان (محكوم بهما لا عليهما)، وليس هذا محل مناقشته. وللمزيد، انظر، الكسار، تقريب النحو ص ٨٢-٨٦.

(٥٥) سيبويه، الكتاب مج ١، ص ٤٠٩.

(٥٦) المصدر نفسه مج ١، ص ٤١٠.

(٥٧) المبرد، المقتضب مج ٢، ص ٥.

(٥٨) المصدر نفسه مج ٢، ص ٥.

(٥٩) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٢. وكون الرفع أقوى الإعراب عندهم، انظر، التهميشة رقم ٥٢.

- (٦٠) السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤. وانظر أيضا: المطرزي، المصباح ص ١٢٢. والإسفرائيني، لباب الإعراب، ص ٤٩٤، وابن عقيل، المساعد مج ٣، ص ٥٩، والقطاني، تسهيل الأمان، ص ٣٧.
- (٦١) السيوطي همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤، وانظر، ابن عقيل المساعد مج ٣، ص ٥٩ وقال: نسبه الخضرأوي للفراء والأخفش.
- (٦٢) سيويه، الكتاب مج ١، ص ٤١٠.
- (٦٣) المبرد، المقتضب مج ٤، ص ١٢٦.
- (٦٤) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٠-٥٥١.
- (٦٥) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٧٧، وانظر أيضا: الإسفرائيني، لباب الإعراب، ص ٤٩٤ بلفظ (التجرد) ونسبه للكوفيين، وكذلك ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٢٦٠، وابن عقيل، المساعد مج ٣، ص ٥٩ ونسبه للفراء، والسيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤ قال: "وهو مذهب الفراء".
- (٦٦) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٧٧، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤، والخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل مج ٢، ص ١١٠.
- (٦٧) الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص (على الترتيب ١٤٠، ١٤٢، ١٦٤).
- (٦٨) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.
- (٦٩) المصدر نفسه مج ٢، ص ٢٧٤.
- (٧٠) انظر، الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥١-٥٥٢ وأسرار العريية ص ٢٨، وابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٨، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ٥٩-٦٠.

(٧١) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤ حيث ذكر عن أبي حيان أنها بمجملها سبعة.

(٧٢) وكذلك الأنباري، أسرار العربية ص ٢٨ قال: وهو المختار.

(٧٣) ابن مالك الابن، شرح ألفية أبيه ص ٢٦٠-٢٦١.

(٧٤) انظر، الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل مج ٢، ص ١٠٩.

(٧٥) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٢.

(٧٦) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٧٧.

(٧٧) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥١.

(٧٨) المصدر نفسه مج ٢، ص ٥٥٢، وانظر تفصيل ذلك عند ابن هشام مغني

اللييب مج ١، ص ١٧١-١٧٤، وابن عقيل، المساعد مج ٣، ص ٥٩، وأبي

الفتوح، الجملة الحالية في القرآن الكريم (مجلة جامعة الملك سعود، مج ٣، عام

١٤١١هـ-١٩٩١م)، ص ١٠٠-١١٠.

(٧٩) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٣.

(٨٠) المبرد، المقتضب مج ٢، ص ٥.

(٨١) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٣.

(٨٢) المصدر نفسه مج ٢، ص ٥٥٢.

(٨٣) المصدر نفسه مج ٢، ص ٥٥٢.

(٨٤) انظر، المصدر السابق مج ٢، ص ٥٤٩، وأباحيان، تذكر النحاة ص ٧٠٩.

(٨٥) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٣.

(٨٦) ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٢٦١، وانظر الأشموني، شرحه ألفية

ابن مالك مج ٣، ص ٢٧٧.

(٨٧) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ٢، ص ١١٠.

- (٨٨) السيوطي، الاقتراح ص ٧٩ و ١٧٨.
- (٨٩) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٧٧، وانظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٢٦١.
- (٩٠) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ٢، ص ١١٠.
- (٩١) راجع التهميشة رقم ٥٢.
- (٩٢) ابن يعيش، شرح المفصل مج ٣، ص ٨٦.
- (٩٣) الصبان، حاشيته على الأشموني مج ١، ص ٦٦.
- (٩٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٨، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ٦٦، والسيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ٦٤.
- (٩٥) مصطفى، إحياء علوم النحو ص ٥٠.
- (٩٦) انظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٦٩، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٨٧، والبغداددي، خزانة الأدب مج ٣، ص ٣٣٩، ٥٦٠، ٦٢٦.
- (٩٧) انظر، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣، والعكبري، إعراب الحديث النبوي ص ٣١ و ١١٢، والسيوطي همع الهوامع مج ١، ص ١٧٦.
- (٩٨) انظر، الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٤٥-٢٤٦، والصبان، حاشيته على الأشموني مج ٢، ص ١٣٥، ومج ٣، ص ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٠٨، والصرف: ذكره الفراء في معاني القرآن مرتين مج ١، ص ٣٣-٣٤ و ٢٣٥ بالمعنى المذكور لكنه خصه في حروف المعاني الواو وأو والفاء وثم، بعدها مضارع منصوب، ولعل الصرف جزء من المخالفة وبذكره (ثم) يكون الشاهد (إني وقتلي سُلَيْكَا ثُمَّ أَعَقَلُهُ) منه.

(٩٩) الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص ١٤٢، وذكر أمثلة أخرى. الآيات الثلاث على التوالي: سورة المدثر، آية ٦، سورة الأنعام، آية ٩١، سورة هود، آية ٦٤. وانظر، الزجاجي، حروف المعاني ص ٣٨، والمرادي، الجني الداني، ص ١٥٧.

(١٠٠) الفراهيدي، كتاب الجمل. ص ٦٨ وذكر أمثلة أخرى، والآيتان على التوالي: من سورة محمد، آية ٣٥، وسورة البقرة، آية ٤٢، وانظر، الفراء، معاني القرآن، مج ١، ص ٣٣-٣٤ و٢٣٥ حيث شاركه ببعض الأمثلة. (١٠١) ضيف: المدارس النحوية ص ١٦٧ "مصطلح الخلاف... يشتمل على صياغات متباعدة".

(١٠٢) السيوطي، الاقتراح ص ١٠٣ الفقهاء إذا عجزوا عن التعليل، قالوا: هذا تعبدى، والنحاة إذا عجزوا عن التعليل، قالوا هذا مسموع ولكنه نادر.

(١٠٣) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٥-٥٥٦.

(١٠٤) المصدر نفسه مج ٢، ص ٥٥٧. وتقدير (أن) للشاعر (دماذ) قصيدة في الشكوى منه.

(١٠٥) المصدر نفسه مج ٢، ص ٥٧٧-٥٥٨، وانظر، الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٣٠٥.

(١٠٦) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٥٥٩.

(١٠٧) انظر، المصدر نفسه مج ٢، ص ٥٥٦ و٥٥٨.

(١٠٨) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٢٩٦، وانظر، الزجاجي، حروف المعاني س ٥١، والمرادي، الجني الداني ص ٢٣٢.

(١٠٩) الصبان، حاشيته على الأشموني مج ٣، ص ٢٩٦.

(١١٠) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٤٨، وانظر، أباحيان، تذكرة النحاة ص ٤٣١، وابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٥٤٠، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٢، ص ١٣٥-١٣٦، والرّضي، شرحه كافية ابن الحاجب مج ١، ص ١٧٨، والسيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٢٣٩، ونقل: أنه لبعض الكوفيين.

(١١١) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٥٠، وانظر، ابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٥٤٠.

(١١٢) الصّبّان، حاشيته على الأشموني مج ٢، ص ١٣٦، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٢٣٩.

(١١٣) الخليل الفراهيدي، كتاب الجمل ص ١٤٢.

(١١٤) المصدر نفسه ص ٦٨-٧٠.

(١١٥) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٢، ص ١٨٠، والصبان، حاشيته على الأشموني مج ٢، ص ١٨٠، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ٢١٧-٢١٨، وقال ابن هشام، مغني اللبيب مج ٢، ص ٤٨٦ يكفي التعلّق برائحة الفعل.

(١١٦) السيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٢٣٧.

(١١٧) ابن عقيل، المساعد مج ١، ص ٥٤٠.

(١١٨) الإسفراييني، لباب الإعراب ص ٤٩٣.

(١١٩) الصبان، حاشيته على الأشموني مج ٢، ص ١٨٠، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ٢١٧، ويظهر أن البصريين على ذلك، انظر، الميرد، المقتضب مج ٤، ص ١٦٨، ١٧١، ١٩١، ٣٠١ بهامشها، ٣٠٧.

(١٢٠) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٧٩، والسيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٧.

- (١٢١) أبو حيان، تذكرة النحاة ص ٤٣١.
- (١٢٢) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٨١.
- (١٢٣) أبو حيان، تذكرة النحاة ص ٥٥٤.
- (١٢٤) راجع التهميشة رقم ٩٥.
- (١٢٥) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٤٥-٢٤٦، وانظر، ابن يعيش، شرح
المفصل مج ١، ص ٩١، وابن هشام، مغني اللبيب مج ٢، ص ٢٨٤، والرضي،
شرح كافية ابن الحاجب مج ١، ص ٣٧٨، والسيوطي، همع الهوامع مج ١،
ص ٢١.
- (١٢٦) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٤٧.
- (١٢٧) السيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ١٢.
- (١٢٨) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٤٧.
- (١٢٩) انظر، الصبان، حاشيته على الأشموني مج ١، ص ٢٨٤.
- (١٣٠) الإسفراييني، لباب الإعراب ص ٤٩٣، وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب
مج ٢، ص ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧.
- (١٣١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٨٨-٤٨٩، والفارسي، المسائل
البصريات مج ١، ص ٥١١، والسيوطي همع الهوامع مج ٢، ص ٣٧.
- (١٣٢) انظر، المبرد، المقتضب مج ٢، ص ١١٥، ومج ٣، ص ٢٧٤، وابن جني،
المنصف مج ١، ص ١٣١ التعلق بما يدل عليه معنى الكلام ليسلم اللفظ
والمعنى، وقبابة: إعراب الجمل ص ٢٧٧.
- (١٣٣) انظر، حسن، النحو الوافي مج ٢، ص ٢٥١، و٣٣٢ و٤٠٩، وقبابة،
إعراب الجمل ص ٢٧٦.
- (١٣٤) راجع التهميشة رقم ٤٧.

- (١٣٥) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب مج ٢، ص ٤٨٦.
- (١٣٦) السيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ١٤٨.
- (١٣٧) ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٦ وكرر ذلك ص ١٩٨ و١٩٩.
- (١٣٨) السيوطي، الاقتراح ص ١٤٥.
- (١٣٩) سيويه، الكتاب مج ١، ص ٩٠، والمبرد، المقتضب مج ٤، ص ٢٩٩ "لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى".
- والسيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٨ المفعولات غير المفعول به جميعها مشبه بالمفعول عند الكوفيين، والنحاة يريدون بالتوسع إجراء اللازم مجرى المتعدي، وانظر ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٩٦.
- (١٤٠) المبرد، المقتضب مج ٤، ص ٣٣٣.
- (١٤١) انظر، الخصري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ١٩٦.
- (١٤٢) ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ١٩٩.
- (١٤٣) الخصري، حاشيته على ابن عقيل مج ١، ص ١٩٦-١٩٧.
- (١٤٤) المرجع نفسه مج ١، ص ١٩٩.
- (١٤٥) السيوطي، الاقتراح ص ١٤٩.
- (١٤٦) السيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٢٥٣.
- (١٤٧) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٦١ و٢٦٥.
- (١٤٨) راجع التهميشة رقم ١٠٠.
- (١٤٩) الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٢٦١.
- (١٥٠) عن قول خلف في المفعول به، انظر، المصدر السابق مج ١، ص ٧٩، وعن الشبه وأنه معنوي، انظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٥٤.

- (١٥١) الفراهيدي، كتاب الجمل ص ٧١.
- (١٥٢) المصدر نفسه ص ٧٢.
- (١٥٣) راجع التهميشة رقم ١٢١.
- (١٥٤) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٢، ص ١١٩-١٢٠.
- (١٥٥) الفارسي، المسائل البصريات مج ١، ص ٤٩٦، والإسفرايني، لباب الإعراب ص ٤٩٣.
- (١٥٦) المبرد، المقتضب (المتن والهامش) مج ٤، ص ٣٠٧، وانظر العكبري، إملاء مامن به الرحمن مج ١، ص ٢٧٨، ومج ٢، ص ٤٢، والإسفرايني، لباب الإعراب ص ٤٩٣، وابن يعيش، شرح المفصل مج ٢، ص ٥٦، والرضي، شرحه كافية ابن الحاجب مج ١، ص ١٨٣.
- (١٥٧) المبرد، المقتضب مج ٤، ص ٣٠٠.
- (١٥٨) المصدر نفسه مج ٤، ص ٣٠٧.
- (١٥٩) المصدر نفسه مج ٤، ص ١٦٨.
- (١٦٠) المصدر نفسه مج ٤، ص ٣٠١.
- (١٦١) المصدر نفسه مج ٤، ص ٤١٥.
- (١٦٢) راجع التهميشة رقم ١١٥.
- (١٦٣) راجع التهميشة رقم ١١٧.
- (١٦٤) راجع التهميشة رقم ١٣٠.
- (١٦٥) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ٢، ص ٧٣، وانظر، المبرد، المقتضب (هامش) مج ٤، ص ٢٠٢، وابن هشام، مغني اللبيب مج ٢، ص ٢٨٩، الفارسي وابن جني (يا) نصب المنادى (ولم يفصل).
- (١٦٦) الصبان، حاشيته على الأشموني مج ٣، ص ١٤١.

- (١٦٧) ابن عقيل، المساعد مج ٢، ص ٦.
- (١٦٨) السيوطي، همع الهوامع مج ٣، ص ٣٣.
- (١٦٩) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج ١، ص ١٢٠.
- (١٧٠) انظر، المبرد، المقتضب مج ٤، ص ٢٠٢.
- (١٧١) راجع التهميشة رقم ١٣٦.
- (١٧٢) راجع التهميشة ١٣٧.
- (١٧٣) راجع التهميشة رقم ١٤٧.
- (١٧٤) الصبان، حاشيته على الأشموني مج ٣، ص ٥٨، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ٢، ص ٥١.
- (١٧٥) المطرزي، المصباح ص ١٢١-١٢٢، والإسفرائيني، لباب الإعراب ص ٤٩٣، والرضي شرح كافية ابن الحاجب مج ٢، ص ٢٧٦.
- (١٧٦) الصبان، حاشيته على الأشموني مج ٣، ص ٥٨.
- (١٧٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٠٠-٤٠١، والبيت لمجهول، والآية: سورة المائدة، آية ٦. والجر بالجوار له شواهد كثيرة جدًا من آيات وأشعار ذكرت نماذج فقط منها. انظر عنها على سبيل المثال: الفراهيدي، كتاب الجمل ص ١٧٣-١٧٦، الأنباري، الإنصاف مج ١، ص ٩٢، ومج ٢، ص ٦٠٢-٦٠٧، وله: أسرار العربية ص ٣٣٨، وأباحتان، تذكرة النحاة ص ٣٤٦.
- (١٧٨) الأنباري، الإنصاف مج ٢، ص ٦٠٢، وانظر، الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٤، ص ١٦.
- (١٧٩) أبوحيان، تذكرة النحاة ص ٣٤٦، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٤ "أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة".

- (١٨٠) الأنباري، الإنصاف (المتن والهامش) مج ٣، ص ٦٠٣-٦٠٧.
- (١٨١) أبوحيان، تذكرة النحاة ص ٣٤٦-٣٤٧.
- (١٨٢) الفراهيدي، كتاب الجمل ص ١٧٣، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٠٠ (على سبيل المثال).
- (١٨٣) أبوحيان، تذكرة النحاة ص ٣٤٦.
- (١٨٤) انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٠١-٤٠٢، والأنباري، الإنصاف (هامش) مج ٢، ص ٦٠٤.
- (١٨٥) أبوحيان، تذكرة النحاة ص ٣٤٧-٣٤٨.
- (١٨٦) السيوطي، الاقتراح ص ٨٩.
- (١٨٧) انظر، عبدالتواب، مجلة كلية اللغة العربية (بجامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض)، العدد الخامس ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، مقالة (التطور اللغوي...) ص ١١٢-١٢٤.
- (١٨٨) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٧٠.
- (١٨٩) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج ١، ص ٢٢، وضيف، المدارس النحوية ص ١٠١.
- (١٩٠) سيبويه، الكتاب مج ١، ص ٤٤٩.
- (١٩١) المبرد، المقتضب (هامش) مج ٢، ص ٨٢.
- (١٩٢) المصدر نفسه مج ٢، ص ١٣٥.
- (١٩٣) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٣٠٩، والصبيان، حاشيته على الأشموني مج ٣، ص ٣٠٩، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج ٢، ص ١١٧.

- (١٩٤) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ٣، ص ٣٠١-٣٠٢، وابن عقيل، شرحه، ألفية ابن مالك مج ٢، ص ١١٥.
- (١٩٥) الصّبّان، حاشيته على الأشموني مج ٣، ص ٣٠٩.
- (١٩٦) راجع التهميشة رقم ١١٩.
- (١٩٧) السيوطي، همع الهوامع مج ٢، ص ٢٧٥، والآية من سورة الأنبياء، آية ٦٠.
- (١٩٨) المصدر نفسه مج ٢، ص ٢٧٥.
- (١٩٩) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج ١، ص ٥٦، والسيوطي، همع الهوامع مج ١، ص ٥٢ و ٥٧.

المصادر والمراجع

الإسفرائيلي، محمد بن محمد بن أحمد. لباب الإعراب، تح بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع - الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

الأشموني، علي بن محمد. شرحه ألفية ابن مالك، مط. البابي الحلبي مصر (غ.ت)، وبهامشه: حاشية محمد بن علي الصبان عليه.

الأنباري، أبو البركات؛ عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية، تح محمد بهجة البيطار، مط. الترقى. دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.

الأنباري، أبو البركات؛ عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه (الإنصاف من الإنصاف) لمحمد محي الدين عبد الحميد (مماثلة التحقيق له) دار الفكر (غ.ت.م).

برجستراسر، ج. التطور النحوي للغة العربية، تعليق، رمضان عبد التواب، مط، المجد - القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، دار صادر. بيروت (مصورة عن طبعة بولاق، ط ١).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف، شرحه لكتاب التصريف للمازني، تح. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مط. مصطفى البابي الحلبي بمصر ط (١) ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

حسن، عباس. النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط (٣) (غ.ت).
أبو حيان، محمد بن يوسف. تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الخضري، محمد. حاشيته على ابن عقيل (انظر، ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك).
الرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. شرحه شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن
وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

الرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. شرحه كافية ابن الحاجب (غ. مط.ت).
الرّجّاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو، تح. مازن المبارك، مطبعة
المدني، القاهرة ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

الرّجّاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. حروف المعاني، تح الدكتور علي توفيق الحمد،
مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل - إربد، (ط) ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
الرّجّاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. مجالس العلماء، تح عبدالسلام محمد هارون، الكويت
١٩٦٢م.

سيوييه، أبو بشر عمر وبن قنبر. الكتاب، المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ١٣١٦هـ.
السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. الاقتراح، تح. أحمد محمد قاسم، مط السعادة بمصر
١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح الدكتور
عبدالعال سالم مكرم، وعبدالسلام محمد هارون، دار البحوث العلمية، الكويت
١٣٩٤هـ-١٩٧٥م.

الصّبّان، محمد بن علي. حاشيته (انظر، الأشموني).
ضيف، شوقي. المدارس النحوية، دار المعارف بمصر (غ.ت).
عبدالتواب، رمضان. مجلة. كلية اللغة العربية (بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)
الرياض العدد الخامس ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، مقالة (التطور اللغوي وقوانينه).
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرحه ألفية ابن مالك، مط دار إحياء الكتب العربية
(عيسى البابي الحلبي)، (القاهرة (غ.ت). وبهامشه: حاشة محمد الخضري.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدا لله. المساعد على تسهيل الفوائد، تح الدكتور، محمد كامل
بركات، دار الفكر - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

العكبري، أبو البقاء عبدا لله بن الحسين. إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب
والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١) ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م.

الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد. المسائل البصريات، تح الدكتور، محمد الشاطر
أحمد، مط. المدني القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

أبو الفتوح، محمد حسين. مجلة جامعة الملك سعود، مج ٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م (الجملة
الخالية في القرآن الكريم).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (قيل ليس له بل لأبي بكر بن شقير). كتاب الجمل في
النحو، تح الدكتور، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد. معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي
النجار، مط دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

الفطاني، أحمد بن محمد. تسهيل نيل الأمان في شرح عوامل الجرجاني، مط. مصطفى
البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

قباوة، فخر الدين. إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (٣)
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الكسار، محمد. المفتاح، تقريب النحو، مط الآداب والعلوم دمشق ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدا لله الطائي. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات

الجامع الصحيح، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت (غ.ت).

ابن مالك الابن، محمد بن محمد. شرحه ألفية أبيه، طهران ١٣١٢هـ.

الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت (غ.ت).

المرادي، الحسن بن قاسم. الجني الداني في حروف المعاني، تح. الدكتور، فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، مط. دار الآفاق الجديدة - بيروت ط(٢) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

مصطفى، إبراهيم. إحياء علوم النحو، مط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي. المصباح في علم النحو، تح. عبد الحميد السيد طلب، دار الطباعة القومية بمصر، ط(١) (غ.ت).

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة ط(١١) ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح. الدكتور، مازن المبارك، ومحمد علي حمدا لله، دار الفكر، دمشق (غ.ت) ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، مط. منيرية مصر (غ.ت).